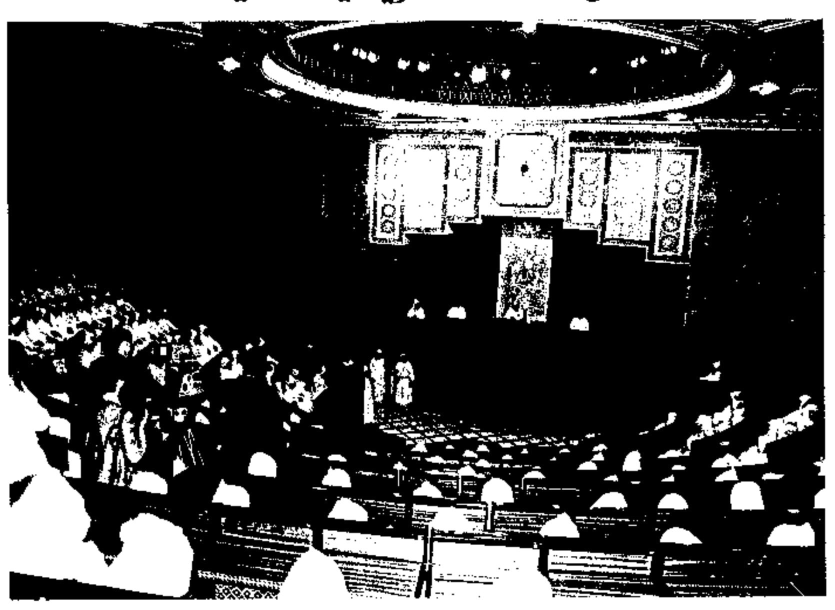
2083

افتتاح الدورة الأولى
من السنة التشريعية الثانية



افتتح صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم الجمعة 8 جمادى الأولى 1415هـ موافق 14 أكتوبر 1994م، أعمال الدورة الأولى للسنة التشريعية الثانية لمجلس النواب.
وقد ألقى جلالة الملك الذي كان محفوفا بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد وصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد خلال هذه الجلسة الافتتاحية كلمة توجيهية سامية في ما يلي نصها :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه .

حضرات السادة والسيدات.

أعتبر أنه من الحشو أن أعبر لكم مرة أخرى عن سروري وغبطتي بلقائكم واجتماعي بكم ذلك أنكم تجسدون مرحلة هامة من مراحل هذه البلاد سياسيا واجتماعيا. مرحلة هامة.. مرحلة تجديد ومرحلة الإطلال على المستقبل في هدوء

وطمأنينة. تلك الطمأنينة التي جعلتني أختار هذه الآية من كتاب الله الحكيم لنفتتح بها هذه الدورة «الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم... الآية».

ولكن هيهات هيهات أن يجمع لشعب مسلم مؤمن يقظ وطني أيا كان من الأعداء والخصوم. بل انقلبنا ولله الحمد ونحن نزداد اطمئنانا وثقة أولا في نفوسنا وثانيا في تلاحمنا وثالثا في غريزتنا التاريخية ورابعا في قوات الأمن الخفية والظاهرة. والخفية هي الشعب المغربي بأجمعه، والظاهرة هي تلك التي تسهر على أمن المواطنين والمواطنات. وهكذا أصبحنا نقول ونفوز بثواب من يقول.. حسبنا الله ونعم الوكيل الله أكبر.

مرارا - شعبي العزيز وحضرات السادة - قلت لكم وكررت لكم حكمة قديمة كالدهر والزمن تقول هذه الحكمة أو المثل «كل ذي نعمة محسود».

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لما سأله أحد الصحابة أن يدعو له دعاء الخير فقال النبي صلى الله عليه وسلم، «كثر الله حسادك». قال يا رسول الله أو كما قال في الحديث، كيف وقد طلبت لك أن تدعو لي فأنت تدعو علي. قال له «لا لقد طلبت الله أن يكثر نعمك فيكثر حسادك».

فلهذا. حضرات السادة - علينا أن نلتف حول وطننا وأن نعلم أن كل بلد كيفما كان شأنه وكيفما كان قدره وكيفما كان موقعه الجغرافي أعطاه الله شيئا يحسد عليه، فيكون ذلك البلد من واجبه الأوجه أن يحافظ على مكتسباته وكنوزه.

فكونوا -رعاكم الله- على اختلاف مذاهبكم ومشاريكم السياسية أولائك الجنود الذين يقفون وقفة واحدة للدفاع عن أمننا وسلامتنا.

وبعد أن حمدنا الله سبحانه وتعالى على هذا كله، أرجع بالذاكرة إلى الخطاب الذي وجهته إلى الشعب المغربي في 9 يوليوز بمناسبة عيد الشباب وكنت قلت آنذاك أنني أريد مرة أخرى وأؤكد على التناوب لا أقول التداول لأن التداول له معان شتى - المداولات والشيء المتداول و «تلك الأيام نداولها بين الناس» بمعنى بين الفقر والغنى وبين العز والعجز وأقول اذن التناوب والتناوب أقرب للمعنى وأقرب للدارجة.

فلهذا - تقنيا - سوف لن تسمعوا أبدا في المستقبل مني الا لفظ التناوب. وكنت قلت إنني أرغب أن يمر بلدنا من فترة التناوب لسبب واحد هو أن الديمقراطية

لامعنى لها إلا إذا كان فيها التناوب. وقد كنا جربنا تجربة في مثل هذا الظرف من السنة الماضية ولكن عاقتنا آنذاك العملية الحسابية التي تقضي بأن تكون الأغلبية في الحكم والأقلية في المعارضة.

لذا قلنا في خطابنا يوم 9 يوليوز إننا ننتظر من المعارضة أن تتحالف مع من أرادت في هذا البرلمان لتكون حكومة ذات أغلبية تمكنها آنذاك من القيام بدور التناوب. وها نحن نؤكد اليوم عزمنا ونقول إن الله سبحانه وتعالى قال في كتابه الحكيم: «وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله» المشاورة ستبتدىء في القريب ولاسيما أننا قررنا - وهنا - افتح قوسين - ونحن الذين تربينا في الامتحانات شخصيا - وترعرعت في المباراة وربيت على مواجهة الصعاب لا على مرافقة كل ما يحلو ويلذ. أريد مرة أخرى أن أضع شعبي العزيز الأسرة السياسية أمام امتحان. امتحان إيجابي يفتح لها آفاقا جديدة في حياتها البرلمانية. لذا قررنا أن نختار الوزير الأول من المجموعة المكونة من المعارضة القديمة ومن ائتلف معها حتى يمكنها أن تقوم بالتناوب كما يجب. وقيامنا بهذا العمل يرمي إلى هدفين.. الهدف الأول كما قلت أن نرى هل نحن ناضجون لاستعمال ما أتانا الله سبحانه وتعالى من قدرات وما أهلنا له من مسؤوليات.

- ثانيا أقول إن مقتضيات الدستور إذا نحن تمشينا معها مفهوما ومنطوقا إذا لم تكن تمنع من اختيار الوزير الأول خارج البرلمان فانها تحبذ اختياره من داخل البرلمان. فلذا أعتقد أنه حان الوقت بان نظهر كلنا هنا حكومة ومعارضة أغلبية وأقلية أمام أنفسنا وأمام الخارج، أمام العالم المتطور وأمام العالم في طريق النمو أن نظهر بحجمنا بقيمتنا بما صورنا به التاريخ. فنحن المغاربة أسارى ماضينا ولايمكننا أبدا أن نتنصل منه. إذن لم يبق لنا إلا أن نزيد في هامته وتاجه عزا وفخرا على عزه وفخاره.

واعلموا -حفظكم الله- انني كذلك كما جبلت وكما صهرت في الامتحانات والمباريات والصعاب جبلت كذلك على الأمانة. فأنا شخصيا امين لمن أداني أمانة مالية أو روحية أو سرا باح لي به وطلب مني أن استره. وأنا أمين كذلك في مهمتي هذه التي هي مهمة أمير المؤمنين وملك هذا البلد الأمين. فأمانتي رضعتها من ثدى أمي وترعرعت في ظلال أبي رحمة الله عليهما جميعا ونمت في هذه الروح الوطنية الوثنية - غفر الله لي -.

فليعلم الجميع هنا، أن مقالتي ليست مناورة وليست مداهنة بل هي نابعة من قلب مغربي مسلم وطني أدى القسم مرتين في حياته حينما ولاه ابوه المرحوم رضي الله عنه ولاية العهد وحينما أرادت الأقدار أن يخلفه وأن يسير بك - شعبي العزيز - وبكم أنتم نحو طريق البناء والرفاهية والعز والاطمئنان.

إن الدستور كما تعلمون يلقي على عاتق ملك البلاد واجبات ومن تلك الواجبات أن يوجه سياسة البلاد وأن يوجه الوزراء الذين يعملون على تطبيقها.

وضميري المهني يجعلني لا أقف هنا عند هذا الحد بل كلما كانت لي حكومة كنت دائما أمامها ووراءها وعلى شمالها وعلى يمينها. فليعلم أولئك الذين سيأتون ليعملوا بجانبي أنهم سيجدون مواطنا مسلما مغربيا ملكا أمامهم ووراءهم وعن يمينهم وعن شمالهم لأن التلاعب يحرم في مثل هذه العمليات وأن الأمانة إن هي ضاعت -لاقدر الله- يجري عليها قول النبي صلى الله عليه وسلم «لا إيمان لمن لا أمانة له».

إذن حضرات السادة، قلت لكم سنسير على هدى هذه الآية، «فبما رحمة من الله لنت لهم». فأنا لين معكم وأنتم دائما لينون معي. وسأبدأ بـ «وشاورهم في الأمر» وها أنا شاورتكم في الامر» و «إذا عزمت» وها أنا عزمت «فتوكل على الله» فها أنا توكلت على الله. إن الله يحب المتوكلين صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله».